"ملخص"

تدور إشكالية هذا البحث حول تحديد سمات المنهج التاريخي للدكتور محمد مصطفى زيادة، وتم تقديم البحث بثبت لأهم نتاجه العلمي متمثلًا في المؤلفات التاريخية ذات الموضوعات المتنوعة والمؤلفات المنهجية أو التأريخية، ثم استنباط سمات لمنهجه التاريخي من واقع نتاجه، وانفرد الدكتور محمد مصطفى زيادة بخصائص مميزة في منهجه التاريخي تمثلت في انصباب النتاج على حقبة العصور الوسطى بشقيها الشرقي والغربي، واهتمامه بالنقد التاريخي لمصادر موضوعاته، والمثابرة في تقصي موارده، والتأثر بالتاريخ الأوروبي عند تعرضه للتاريخ المصري، بالإضافة إلى تأصيله للعديد من المصطلحات التاريخية المتعلقة بالعصور الوسطى، كما اتسم منهجه بالكتابة في الموضوعات الدقيقة ثم الانتقال منها إلى الموضوعات المطولة، كما اتصف أسلوبه بالبلاغة والرصانة وحسن الصياغة في قالب تاريخي فصيح.

الكلمات المفتاحية : زيادة – المملوكي – مناهج – مؤرخين.

Abstract;

The issue of this research revolves around defining the characteristics of the historical method of Dr. Muhammad Mustafa Ziadeh, and the research was presented with evidence of his most important scientific output, represented in different historical topics and methodological or historical works.And then deduce features from his output historical approach , and Dr. Muhammad Mustafa Ziadeh was distinguished by distinctive characteristics in his historical approach which focused on the Middle era production with is eastern and western parts and his interest in historical criticism of the sources of his topics, and perseverance in investigating its resources, and being influenced by European history when he was tackled Egyptian history,

in addition to his rooting for many historical terms related to the Middle Ages, his approach was characterized by writing on precise topics and then moving on to longer topics. His style was also characterized by eloquence, sobriety, and well drafted in an eloquent historical form.

key words; ziadeh, The Mamluk, historian, approaches

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يحفل تاريخ مصر الحديث بسير لرجال وأعلام تركوا بصماتهم فيه، وخلدوا ذكراهم بمآثرهم العلمية ونتاجهم الخصب، ومن هؤلاء الدكتور محمد مصطفى زيادة (١٩٠٠-١٩٦٨م) المؤرخ الكبير، الذي يعد رجلاً من أبرز رجالات مصر، وعالماً من أجل علمائها، ورائداً من رواد الدراسات التاريخية، ومن رجال الرعيل الأول لرواد النهضة المصرية الذين اضطلعوا بدور كبير في إرساء دعائمها في مطلع القرن العشرين، ومن الذين نهجوا في سبيل تحقيق ذلك طرقاً شتي دون أن يحجم عن ارتياد أصعبها وأوعرها، ضارباً في كل عمل بسهم وافر وجهد عميق، لا يتوفر إلا لأصحاب العزم من العلماء المخلصين، كما أفنى زيادة عمره في صنع جيل صالح من المؤرخين العرب، المزودين بالقدرات المتينة والمؤهلات العالية، التي تكفل لهم خدمة وطنهم وربطه بشتى ينابيع الحضارة العالمية الحديثة.

ويشكل الجهد الذي بذله الدكتور محمد مصطفى زيادة في مجال النشر والترجمة والتأليف، نموذجاً حياً على ما تحلى به سيادته من أمانة صادقة في العمل، ومواهب نادرة في تطويع الصعاب العلمية، وجعلها مركبًا ذلولاً للباحثين والعلماء، فقد خلَّف الرجل للمكتبة التاريخية ما يربو على ستين عملاً متنوعاً من نشر وترجمة وتأليف، منفرداً تارة، ومشاركاً لغيره أخرى، ومراجعاً أو ناقداً حينا، وهذا النتاج الزاخر متفاوت في الكم، ما بين الأعمال المطولة والمقالات الرصينة التي لم تتجاوز صفحات اليد الواحدة، وهو في هذا كله نموذج للعالم المؤرخ الخبير بما يسطر الجدير بما يدون.

وقد كان للدكتور محمد مصطفى زيادة منهجٌ لتحقيق النهضة العلمية المرتجاة في ميدان الدراسات التاريخية، يقوم على دعائم ثلاث، **أولاها:** نشر النصوص التراثية التاريخية، وإخراجها من ظلمات المخطوطات إلى نور المطبوعات، وكان له في ذلك باع محمود تجلى في العديد من الأعمال أهمها نشر وتحقيق شطر كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي وغير ذلك من نوادر المخطوطات، **وثانيها:** الاقتباس بالترجمة من عيون المؤلفات الغربية التاريخية الرصينة، وقد أسهم الدكتور محمد مصطفى زيادة في هذا

المجال بجهد موفور هو وأترابه، **وثالثها:** ولوج ميدان التأليف التاريخي بعد توفر دعامتيه الأوليين النشر والترجمة، وبهذا يخطو البحث العلمي خطاه نحو النهضة العلمية التاريخية المأمولة.

وجاء النتاج التاريخي للدكتور محمد مصطفى زيادة تتويجاً لجهوده تلك، فخلف للمكتبة التاريخية ما يربوا على ثلاثين عملاً، منفرداً بنفسه تارة، ومشاركاً ومراجعاً وناقداً حيناً، وقد تنوع جهده العلمي في هذه الناحية، فشمل الكتابة في موضوعات تاريخية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بفترة العصور الوسطى، أو كتابات منهجية تؤطر لمنهج كتابة التاريخ، والطريقة المثلى لبلوغ هذا الهدف، وهذه الكتابات قد تطول أو تقصر وهو في هذا وذاك يأتي بجديد، أو يكشف النقاب عن شيء من التراث تليد، ويترك بصمته على كل عمل له، وهذا ما يرنو هذا البحث لكشفه، من خلال هذين المبحثين، **الأول:** يشمل عرض لأهم النتاج العلمي للدكتور محمد مصطفى زيادة ، **والثاني:** يستنبط أهم سمات المنهج التاريخي الذي سار عليه زيادة في نتاجه التاريخي، ثم بيان أهم الإضافات المنهجية التي أضافها للمدرسة التاريخية، تلك التي كان له السبق في وضع قواعدها، وتأصيل موضوعاتها المتعلقة بالعصور الوسطى في الشرق والغرب.

الباحث

مسعد سيد محمد كتبي

المبحث الأول :النتاج العلمي للدكتور محمد مصطفى زيادة.

على الرغم من الأعباء الثقال التي تحملها الدكتور محمد مصطفى زيادة في سبيل تحقيق النهضة العلمية لوطنه، وإرساء دعائمها الأولى بالنشر والترجمة لم ينس مؤرخنا مكتبه وقلمه فكان يقضي الليل بين كتبه يبحث وينقب ويؤلف [١]، مخلفا للمكتبة التاريخية نتاجاً خصباً، انصب على حقبة التاريخ الوسيط، تلك التي رفع لواءها، وكان النتاج التاريخي زيادة تتويجاً لجهوده في ميداني النشر والترجمة، وتنوع هذا النتاج ما بين الأعمال المطولة، والأبحاث المحكمة بالعربية أو بغيرها، ناهيك عن عدد غير قليل من المقالات المتخصصة التي توشحت بها العديد من عيون الدوريات، وقد تنوع جهده العلمي في هذه الناحية، فشمل موضوعات تاريخية، وكتابات منهجية، قد تطول أو تقصر وهو في هذا وذاك يأتي بجديد، أو يكشف النقاب عن شيء من التراث تليد، ويترك بصمته على كل عمل له، وخلف زيادة للمكتبة التاريخية عشرين عملاً من مؤلفاته ذات عناوين وموضوعات مختلفة يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

القسم الأول: الموضوعات التاريخية وهي ما يلي:

١- بعض ملاحظات جديدة في تاريخ دولة المماليك بمصر.

مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، المجلد الرابع، الجزء الأول، ربيع الأول ١٣٥٥هـ / مايو ١٩٣٦م، ط٢، (ص٧١ – ٨٨).

بحث له خطورته من الناحية العلمية، وترجع أهميته إلى أن الدكتور محمد مصطفى زيادة أتى فيه بجديد فعلاً، فكشف الستار لأول مرة عن بعض الجوانب الغامضة في تاريخ دولة المماليك ونظمهم، الأمر الذي جعل بعض أساتذة الجامعات الغربية ينوهون به في مجلة " **تاريخ الشرق الاقتصادي والاجتماعي** " وهي مجلة علمية معروفة يصدرها بريل في ليدن [٢] .

---

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور: الدكتور محمد مصطفى زيادة، الجزء الأول ص ١٠٠، الموسم الثقافي لمركز تحقيق التراث، من شوامخ المحققين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، د ط، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور: كلمة تأبين الدكتور محمد مصطفى زيادة ص ١٠، المجلة التاريخية المصرية، المجلد السادس عشر، ١٩٦٩م.

٢- رحلة ابن جبير:

محاضرة ألقاها الدكتور محمد مصطفى زيادة بدار المغرب للتبادل الثقافي بمصر سنة ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م، وصدرت ضمن كتاب نشرته لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة في السنة نفسها [٣]، وقد تصدرت هذه المحاضرة رحلة ابن جبير المطبوعة (ص ٥-١٧).

٣- مصر والحروب الصليبية:

بحث في تاريخ الحروب الصليبية، يقع في (٢٤) أربع وعشرين صفحة، يتتبع فيه الدكتور محمد مصطفى زيادة بطريقة علمية ظاهرة تطلع الصليبيين إلى مصر، ومحاولاتهم العديدة ومشاريعهم الكثيرة لغزوها حتى أواخر القرن الخامس عشر للميلاد، وقد صدر هذا البحث باللغة الإنجليزية سنة ١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م، وترجمه إلى العربية الأستاذ محمد سعيد منصور [٤].

٤- المصريون في قبرس:

بحث يعالج فيه الدكتور محمد مصطفى زيادة حملات السلطان الأشرف برسباي(ت ٨٢٥-٨٤١هـ/ ١٤٢٢- ١٤٣٨م) على قبرس علاجاً مفصلاً، ويحلل ما صحب هذه الحملات من أحداث تحليلا تاريخياً واعياً، وقد صدر هذا البحث باللغة الإنجليزية، وقام الدكتور عبد الرحمن زكي بترجمته إلى اللغة العربية سنة ١٣٦٢هـ/ ١٩٤٣م [٥].

٥- المحاولات الحربية للاستيلاء على جزيرة رودس من جانب سلاطين المماليك في القرن الخامس عشر:

بحث يوضح فيه الدكتور محمد مصطفى زيادة جهود السلطان جقمق (ت٨٤٢-٨٥٧هـ /١٤٣٨-١٥٤٣م) للاستيلاء على جزيرة رودس في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، ومدى نجاح هذه الجهود في تحقيق أغراضها، وقد صدر هذا البحث باللغة الإنجليزية، وقام بترجمته إلى العربية الدكتور جمال الدين الشيال والأستاذ

---

(٣) سعيد عاشور: كلمة تأبين زيادة ص ١٠ .

(٤) سعيد عاشور: كلمة تأبين زيادة ص ٩.

(٥) المرجع السابق صفحة ٩.

محمد سعيد منصور، ونشر بالقاهرة سنة ١٣٦٥هـ/١٩٤٥م[٦].

٦- نهاية السلاطين المماليك في مصر:

بحث قيم ثمين أثرى به الدكتور محمد مصطفى زيادة المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع، الجزء الأول، سنة ١٣٧١هـ/ ١٩٥١م (ص ١٩٧- ٢٢٨)، كشف به مؤرخنا في منهج علمي دقيق عن صفحات مجهولة من تاريخ العلاقات بين سلطنة المماليك والدولة العثمانية، وتتبع هذه العلاقات حتى استيلاء العثمانيين على مصر في مطلع القرن العاشر الهجري / السادس عشر للميلاد [٧].

صدَّر زيادة هذا البحث بمقدمة أوضح فيها أن بعض أجزاء هذا الموضوع معروف جيد المعرفة، وبعض آخر منه جديد، منبعه مؤلفات حديثة لمؤلفين أوربيين لفشر وكلود كاهن ولين وغيرهم، والجديد في الموضوع هو معالجة الوضع التاريخي وكذلك الجغرافي لنهاية سلطنة المماليك في مصر وبلاد الشام وسائر أملاكها، أي من الناحية العالمية ؛ لأن انتهاء سلطنة المماليك واستيلاء العثمانيين على سائر أملاكها الممتدة يعد حدثا عالمياً وقتذاك ذو أهميات بالغة في السياسة الجغرافية [٨] .

٧- حملة لويس التاسع على مصر وهزيمته في المنصورة:

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ط١، ١٣٨١هـ / ١٩٦١م.

كتاب ضخم يقع في (٣٥٤) ثلاثمائة وأربع وخمسين صفحة من القطع المتوسط ألفه الدكتور محمد مصطفى زيادة بتكليف خاص من المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، وصدر سنة ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م، ويعتبر هذا الكتاب أعظم وثيقة

---

(٦) سعيد عاشور: الدكتور محمد مصطفى زيادة ص ١٠٠، ١٠١.

(٧) سعيد عاشور: كلمة تأبين زيادة ص ١٠، أيمن فؤاد سيد: رواد الدراسات التاريخية في العصور الوسطى والإسلامية، ص ٢٩٨، المجلة التاريخية المصرية، المجلد التاسع والثلاثون، ١٩٩٦م.

(٨) زيادة: نهاية السلاطين المماليك في مصر ص ١٩٧ المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٩٥١م.

تاريخية ظهرت – في عصره – عن الحملة الصليبية السابعة، واعتمد فيه المؤلف على أدق المصادر الأولى مخطوطة ومطبوعة، فضلا عن حولية (جوانفيل) [٩] الشهيرة التي درسها المؤلف دراسة عميقة ؛ لاستجلاء كثير من خفايا تلك الحملة[١٠] .

كما نشر زيادة ثلاث مقالات في القسم الثاني من المجلد الثاني من "تاريخ الحضارة المصرية العصر اليوناني والروماني والعصر الإسلامي "، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، د ط ت، وهي ما يلي:

٨- الدولة الأيوبية ٥٦٧- ٦٤٨هـ/١١٧١-١٢٥٠م (ص٤٥٨- ٤٨٠).

تقع هذه المقالة في (٢٣) ثلاث وعشرين صفحة من القطع الكبير، وتنقسم إلى شقين، الأول: الحديث عن الجانب السياسي للدولة الأيوبية، ظروف نشأتها، وأشهر القوى المعاصرة لها، وسلسلة سلاطينها، وأهم الأعمال التي قاموا بها خاصة في مجال مواجهة الصليبيين في حملاتهم المتكررة على الشرق الإسلامي، ثم سقوطها، وإرث المماليك لها، وأما الشق الثاني فتحدث عن حضارة هذه الدولة، وأهم الموارد الاقتصادية التي كفلت لها القيام بدورها في التاريخ من زراعة وصناعة وتجارة داخلية وخارجية، ثم الإشارة إلى أهم المؤسسات العلمية التي ظهرت في عصرها من المدارس والخوانق، ناهيك عن المنشآت المعمارية التي قام بها سلاطين هذه الدولة من بناء القلعة وسور القاهرة والقلاع والحصون، مع وجود حركة علمية وفكرية ما تزال آثارها حتى اليوم ظاهرة للعيان .

٩- الدولة المملوكية الأولى ٦٤٨- ٧٨٤هـ/ ١٢٥٠- ١٣٨٢م (ص ٤٨١- ٥٠٧) .

تقع هذه المقالة في (٢٧) سبع وعشرين صفحة من القطع الكبير، وكسابقتها انقسمت إلى شقين، الأول الجانب السياسي الذي تمثل في حديث زيادة عن أصل هؤلاء المماليك ومواطنهم، ومراحل ظهورهم في الدولة الإسلامية منذ عصر العباسيين، وازدياد أعدادهم ونفوذهم في عصر الدولة الأيوبية، ثم نجاحهم الباهر في وراثة أسيادهم، وتمتع دولتهم

---

(٩) القديس لويس حياته وحملاته على مصر والشام، ترجمة وتعليق د/ حسن حبشي، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٦٨م .

(١٠) سعيد عاشور: الدكتور محمد مصطفى زيادة ص ١٠١ .

بالشرعية بعد هزيمة حملة لويس التاسع في المنصورة، وسحق القوات التتارية في عين جالوت، ثم إحياء الخلافة العباسية في مصر بعد سقوطها في بغداد، ومن ذلك التاريخ تعاقب غير واحد من هؤلاء المماليك على حكم مصر، فكان منهم بيبرس، وقلاوون، وابنه خليل، والناصر محمد، وأولاده، وأحفاده وأبناؤهم، وكان لهذه الدولة المملوكية الأولى فضل الإجهاز على من تبقى من الصليبيين في بلاد الشام، وضم مملكة أرمينية الصغرى إلى مصر سنة ٧٧٦هـ / ١٣٧٤م، وأما الجانب الحضاري فتحدث فيه زيادة عن النظام السياسي لهذه الدولة، وأقسام الوظائف فيها، والنظام الإقطاعي، وأجناد الجيش، وموقف المصريين من هؤلاء المماليك، ودورهم في حكم البلاد، وحرص المماليك سلاطين وأمراء على تخليد ذكراهم بما خلفوه من تراث معماري شاهد حتى اليوم على عظم دولتهم وغناها وقوتها .

١٠- الدولة المملوكية الثانية ٧٨٤- ٩٢٣هـ / ١٣٨٢- ١٥١٧م (ص ٥٠٨- ٥٢٨) .

تقع هذه المقالة في (٢١) احدى وعشرين صفحة من القطع الكبير، وتعد حقبة حكم هذه الدولة من أقرب الفترات التاريخية إلى فكر زيادة ومعارفه، فمن خلالها نال درجة الدكتوراة عن العلاقات الخارجية للدولة المصرية في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، ومن جهة أخرى وضع كتابه عن المؤرخين في مصر في القرن نفسه، فكان فارس الميدان – في عصره- الذي لا منافس له فيه، ومن ثم فقد استهل مقالته بالحديث عن مؤسس هذه الدولة السلطان برقوق ونجاحه في الجلوس على كرسي الحكم فيها، وتصديه للأخطار الداخلية المتربصة به، والخارجية من جانب تيمور لنك، وتثبيته لقواعد الملك لخلفائه من بعده الذين تعاقبوا على السلطنة، كابنة فرج، والمؤيد، وبرسباي صاحب النصر العظيم في ضم قبرس للسلطنة، وصاحب السياسات الاقتصادية الجائرة، وجقمق الذي اتبع سياسة خارجية سلمية، أفضت إلى هدوء فترة حكمه ثم اينال، وابنه، وخشقدم الذي بدأت في عصره بوادر الصدام والصراع مع العثمانيين، وإن كان طفيفًا لم يلفت الأنظار، ثم خلفه يلباي، وتمربغا، وقايتباي الذي كان من أطول سلاطين الدولة الثانية حكماً، وصاحب انتصارات متتالية على العثمانيين، والذي خلفه خمسة من السلاطين المغمورين، حتى آلت السلطنة لقانصوه الغوري، الذي كانت الدولة قد بلغت

على عهده من الكبر عتياً، وبدت عليها علامات الزوال، لتحول طرق التجارة العالمية من مصر إلى رأس الرجاء الصالح، وما ترتب عليه من اصطدامه غير مرة بالبرتغاليين، وانتصار هؤلاء عليه، الأمر الذي أجبره على سلوك سياسة اقتصادية تعسفية ضد المصريين، لجمع الأموال من حلها وحرامها، فانطلقت ألسنتهم بالنيل منه، ثم كانت القاضية تحول العثمانيين بأنظارهم إلى مصر وغزوهم لها، وقضائهم على السلالة المملوكية الحاكمة فيها، وفقدان مصر لاستقلالها، مع ما خلفه هؤلاء المماليك من منشآت معمارية باهرة، خلدت أسماءَهم، وضاهت ما قام به أسلافهم من المماليك البحرية .

تلك هي أهم مؤلفات الدكتور محمد مصطفى زيادة في مجال الموضوعات التاريخية، وبنظرة فاحصة لها يتبين للدارس انصبابها على حقبة الدولتين الأيوبية والمملوكية تلك التي برع فيها زيادة فكان فارس ميدانه – في عصره – بلا منازع كما أنها جميعاً باستثناء كتابه القيم عن حملة لويس التاسع كانت من الأبحاث العلمية أو المقالات الموجزة تلك التي نادى بها مؤرخنا ودعا إلى توفر جهود الباحثين على مثلها بقوله: " **لا ينبغي أن تنصرف مجهودات المعنيين بالتأليف إلى المواضيع الواسعة فقط؛ فإن كثيراً من المسائل والمشكلات المفردة في التاريخ المصري بحاجة إلى دراسة تفصيلية واستقصاء عميق كيما يصبح التعميم في المؤلفات الكبيرة بعد ذلك مأموناً سليماً** "(١١) فكان سيادته من أوائل الذين يفعلون ما يقولون ليجعل من قوله وفعله مثلاً لغيره، وليقتدي اللاحقون به في هذا المضمار.

القسم الثاني: الكتابات المنهجية:

برع الدكتور محمد مصطفى زيادة في هذه الناحية، فأتحف المكتبة التاريخية بعشرة أعمال متنوعة كان باكورتها سلسلة مقالات نادرة عن صناعة التاريخ في أربعينيات القرن العشرين، وضح فيها بما لا يدع مجالاً للشك مقدرته الفائقة على جعل التاريخ علماً – لا

(١١) محمد مصطفى زيادة: صناعة التاريخ في مصر، المقالة الرابعة ص ١٩٠، مجلة الثقافة، السنة الثالثة، العدد ١١١، ١٥ محرم سنة ١٣٦٠هـ / ١١ فبراير ١٩٤١م.

فناً – له قواعد وأصول ينبغي على المنتمين إليه الإحاطة بها، وتطبيقها في مجال كتابة التاريخ، ولم يكن زيادة ممن ينظّر إلى غيره فحسب، بل كان من السابقين إلى تطبيقها في كتاباته العلمية ومنشوراته من التراث التاريخي، ثم كانت ذروة مؤلفاته في هذه الناحية كتاب **(المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر للميلاد / التاسع الهجري)** ذلك الذي يعد فتحاً مبيناً في مجال علم التأريخ، وله فضل السبق فيه، وكانت مقالاته المتتالية عن المقريزي ومؤلفاته، وابن إياس وأعماله، بمثابة تدعيم لجهوده في هذا المضمار، وإليك هذه الأعمال:

١– في تقسيم التاريخ:

مقالة منشورة في مجلة الثقافة، السنة الأولى، العدد التاسع، ٩ محرم سنة ١٣٥٨هـ / ٢٨ فبراير ١٩٣٩م (ص٢٩– ٣١).

٢– ٥ صناعة التاريخ في مصر:

نشر الدكتور محمد مصطفى زيادة أربع مقالات متتالية بنفس الاسم في مجلة الثقافة وهي ما يلي:

المقالة الأولى: السنة الثانية، العدد ٩٧، ٥ شوال سنة ١٣٥٩هـ / ٥ نوفمبر ١٩٤٠م (ص١٨٦٧ –١٨٦٩).

المقالة الثانية: السنة الثانية، العدد ١٠٠، ٢٦ شوال سنة ١٣٥٩هـ / ٢٦ نوفمبر ١٩٤٠م (ص ١٩٨٩ – ١٩٩١م).

المقالة الثالثة: السنة الثانية، العدد ١٠٥، ٣ ذي الحجة سنة ١٣٥٩هـ/ ٣١ ديسمبر ١٩٤٠م (ص ١٨ – ٢١).

المقالة الرابعة: السنة الثالثة، العدد ١١١، ١٥ محرم سنة ١٣٦٠هـ / ١١ فبراير ١٩٤١م (ص ١٨٩– ١٩١).

تعد هذه المقالات من أروع ما قرأ الدارس للدكتور زيادة في مجال المنهجية ودراسة التاريخ ، ومن أجل ما خلفه الدكتور محمد مصطفى زيادة في هذا المجال، فهي جديرة باسمها ولا ريب، وعلى الرغم من أن صفحات المقالة الواحدة لم تتجاوز ثلاث صفحات من القطع الكبير، بيد أنها حوت ما يجل عن الحصر، وشملت ما يمكن اعتباره قانوناً

ودستوراً للقوامين على هذه الصنعة، بدءاً من التعريف بالمؤرخ، والفارق الجلي بينه وبين معلم التاريخ أو المشتغل به، ومصادر كتابة التاريخ، والأدوات اللازمة للباحث، وقواعد النشر العلمي للمخطوطات، وبيان مدى أهميتها في كتابة التاريخ، ثم كان مسك ختامها نظرة تنبئ عن مكانة زيادة ومفهومه لمدرسة التاريخ في مصر، ماهيتها، أهدافها، برنامجها، منهجها، رسالتها.

٦- المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي / التاسع الهجري:

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، د ط، ١٣٦٩هـ/ ١٩٤٩م.

كتاب متوسط يقع في (١١١) مائة وإحدى عشرة صفحة من القطع الصغير، صدره الدكتور محمد مصطفى زيادة بمقدمة سنة ١٣٦٩هـ / ١٩٤٩م وذيله بقائمة لمؤلفات المؤرخين الواردة في الكتاب، ويعد هذا العمل باكورة في مجاله، وهو أول محاولة في القرن العشرين للكتابة في علم التأريخ، أو ما يعرف بـ (الأسطوغرافيا)، حيث تحدث فيه زيادة عن صنعة التاريخ في مصر في عصر دولة المماليك الثانية، وترجم لمشاهير المؤرخين في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، محللاً أسلوبهم ومنهجهم، وما كان بينهم من صلات، وقد قسمهم المؤلف إلى ثلاث طبقات، المقريزي ومعاصروه، وأبو المحاسن ومعاصروه، وابن إياس ومعاصروه، ثم اختتم هذا الكتاب النفيس بدراسة ونقد مقارن عن حياة أولئك المؤرخين ونتاجهم [١٢].

كما أسهم الدكتور محمد مصطفى زيادة بمقالتين في موسوعة تراث الإنسانية، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، د ط ت وهما:

---

(١٢) محمد مصطفى زيادة: المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي (القرن التاسع الهجري)، صفحة ز، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، د ط، ١٩٤٩م، سعيد عاشور: كلمة تأبين زيادة ص٩، ١٠، أيمن فؤاد سيد: رواد الدراسات التاريخية ص ٢٩٨.

٧- السلوك للمقريزي، الجزء الثاني (ص٥٠٩ - ٥٢١).

استهل زيادة حديثه عن المقريزي في هذه المقالة بالاعتراف بفضله ومكانته بين سابقيه ومعاصريه من المؤرخين ولاحقيه، كما قدم عرضاً شائقاً لترجمة أستاذه، بين فيها أصله ونشأته وفكره، وتأثره بابن خلدون لمعاصرته إياه، وتتبع الوظائف التي تقلب فيها من الديوانية كالكاتب والنائب، والدينية كالإمامة والتدريس والحسبة، معرجاً بين هذا وذاك إلى زواجه وأولاده، ثم منوهاً إلى ما للمقريزي من باع طويل في سلك التأليف، الذي تجاوز إسهامه فيه ما يزيد على مائة كتاب، ما بين مطول ومتوسط وموجز، وما بين تراجم وتاريخ وخطط ورسائل متخصصة في موضوعات بذاتها، مع الإشارة إلى رحلاته التي قام بها نحو الحجاز والشام، والتي ألف فيها غير واحد من هذه الأعمال، وحرص زيادة على التنويه بمكانة شيخه كمفكر، ونظرته للتاريخ، وفلسفته أحياناً، ومنظوره التاريخي الذي يكتب منه، ناهيك عن وطنيته تلك التي تجلت في كتاباته غير مرة وهو يتحدث عن حارته ووطنه مصر مسقط رأسه وملعب أترابه، وختم زيادة مقالته الشيقة تلك بالحديث عن ذروة سنام مؤلفات المقريزي السلوك [١٣].

٨ - بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس (ص٢٤٩ - ٢٧٠).

وضع الدكتور محمد مصطفى زيادة ابن إياس ومُؤلَّفه بدائع الزهور في صدارة القسم الثالث من مؤرخي مصر في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي؛ لبراعته في التأريخ لهذه الحقبة الأخيرة من تاريخ مصر المملوكية، وبداية الحكم العثماني في كتابه الذي يعد القسم المعاصر منه هو المصدر شبه الوحيد في تاريخ هذه الفترة من حياة مصر، التي شهدت انهيار دولة المماليك، وفقدان مصر لاستقلالها، وتحولها من سلطنة مستقلة إلى ولاية عثمانية متبوعة [١٤].

وكان مسك ختام هذا الصنف من النتاج التاريخي للدكتور محمد مصطفى زيادة اشتراكه

---

(١٣) محمد مصطفى زيادة: السلوك للمقريزي، موسوعة تراث الإنسانية، ٢/ ٥٠٩ - ٥١٤، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، د ط ت.

(١٤) زيادة: بدائع الزهور، موسوعة تراث الإنسانية ٣/ ٢٤٩.

ببحثين في الحلقة التي نظمتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بالتعاون مع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية سنة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م، والذي صدر في كتاب بعنوان دراسات عن المقريزي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، د ط، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م وهما:

٩- أحمد بن علي المقريزي (ص ٧- ١٢).

استهل الدكتور محمد مصطفى زيادة حديثه في بحثه هذا بالإشارة إلى الجديرين بالتقدير والمحبة من الأعلام في أي عصر من العصور، وهم الذين يعطون لوطنهم من الخدمة أكثر مما يأخذون منه، ويقدمون له من الخير أكثر مما يصل إلى أيديهم من المنفعة لأنفسهم، ومن هؤلاء الأعلام شيخ المؤرخين المقريزي ومنبع هذا الاستحقاق والتكريم مؤلفاته الخالدة في مختلف العلوم الاجتماعية في عصره، وبهذه المؤلفات ينال المقريزي أعلى المؤهلات التي تستخدمها الهيئات الأكاديمية الحديثة في تصنيف طبقات المؤرخين الباحثين، فهو أستاذ مبتكر مثابر صابر أمين في كل أعماله العلمية، وهو بجلوسه الفعلي والمجازي في كرسيه الأستاذي العالي بين أجيال تلاميذه ومريديه وقارئيه حتى العصر الحاضر، فضلاً عن أجيال مشايخه وسابقيه، جدير بأن يسمى عميد المؤرخين السالفين جميعاً من ابن عبد الحكم حتى الجبرتي[١٥] .

١٠- تاريخ حياة المقريزي (ص١٣- ٢٢):

هذا البحث يكاد أن يكون منقولاً بنصه وفصه من مقالة زيادة المنشورة في موسوعة تراث الإنسانية بعنوان (**السلوك للمقريزي**)، ومن ثم فلا حاجة لمعاودة استعراضه .

وبعد فتلك هي أهم مؤلفات الدكتور محمد مصطفى زيادة في مجال المنهجية العلمية والتأريخ، ومن اللافت للأنظار أنها جميعاً باستثناء كتاب (**المؤرخون في مصر...**) كانت من المقالات القصيرة، أو الأبحاث العلمية المنشورة، وانقسم هذا النتاج إلى قسمين: المقالات المنهجية المتمثلة في صناعة التاريخ وتقسيمه، والكتابات التأريخية

---

(١٥) زيادة: أحمد بن علي المقريزي ص ٧، ٨، بحث ضمن كتاب دراسات عن المقريزي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، د ط، ١٩٧١م.

التي انصبت على مؤرخي دولة المماليك الثانية، تلك الفترة التي كانت موضعاً لرسالة مؤرخنا في مرحلة الدكتوراة، كما يلفت الانتباه في هذا الشطر الثاني من كتابات زيادة اهتمامه الشديد بالمقريزي الذي أولع به، فلم يترك عنه شاردة أو واردة إلا وأحصاها في منهج استقصائي دقيق، ينبئ عن أن زيادة ما كتبها إلا بعد أن أحاط إحاطة تامة بكل جزئيات موضوعه هذا.

المبحث الثاني : المنهج التاريخي للدكتور محمد مصطفى زيادة

بعد هذا الاستعراض لجهود الدكتور محمد مصطفى زيادة في مجال التأليف، يصل الباحث إلى جوهر موضوعه، ألا وهو إشكالية المنهج الذي اتبعه مؤرخنا وسار عليه في نتاجه التاريخي، أو ما الأسئلة التي كان يحاول من خلال جهوده المختلفة الإجابة عليها؟ ومما لا شك فيه أن الإجابة عن مثل هذا السؤال المهم تتطلب الإلماع إلى **أهم العوامل المؤثرة في فكره**، والتي انعكس دورها على ما قدم الرجل للمكتبة التاريخية من تراث زاخر ومتنوع، وهي:

أولاً: المدرسة الإنجليزية في دراسة التاريخ والبحث فيه.

أول هذه العوامل التي تركت أثراً واضحاً في فكر ومنهج الدكتور محمد مصطفى زيادة كانت المدرسة التاريخية التي انضوى زيادة تحت لوائِها، وتلقن أصولها ومبادئها ومناهجها، فزيادة ومعاصروه يمثلون طرازاً فريداً قائماً بذاته في طليعة من تصدوا للكتابة التاريخية في مصر وربما في الوطن العربي بأسره في مطلع القرن العشرين؛ إذ ينتمي هؤلاء الرواد إلى جيل قائم بذاته له سماته الخاص ونظرته المتميزة إلى العلم والمعرفة، وهو الجيل المؤسس الذي قامت على أكتافه صروح الدراسات الأكاديمية في الوطن العربي، والذي قُدِرَ له أن يولي وجهه صوب الغرب الأوربي للحصول على الدرجات العلمية في جامعاته، وتتلمذ أغلبه على أيدي كبار المستشرقين في مختلف العلوم والفنون، ثم أسهم بعد عودته إلى الوطن في إعادة تشكيل الحياة الفكرية في مصر وغيرها من البلدان، حين نقل إليها طرائق البحث العلمي الحديث التي عرفها الغرب وتمثلها وهضمها، ثم عاد ليسير على نهجها في تناول التراث العربي من تاريخ وغيره(١٦).

وليس المقصود بالأساليب العلمية الحديثة القول: إن التاريخ علم له قواعده وقوانينه الثابتة مثل العلوم الطبيعية التي تبحث في الظواهر المعاينة وأداتها المشاهدة والملاحظة

---

(١٦) أيمن فؤاد سيد: رواد الدراسات التاريخية ص ٢٩٤، أحمد عبد الرحيم مصطفى: شفيق غربال مؤرخاً ص ٢٥٢، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الحادي عشر، ١٩٦٣م.

والتجربة والحساب، فالتاريخ يبحث في الموضوعات الإنسانية، وعلاقة الناس والأمم بعضها ببعض، وهؤلاء وأولئك تختلف أحوالهم وآراؤهم وفقاً لبيئاتهم وثقافاتهم، لذلك فأحكامهم على الحوادث والوقائع عرضة للتغيير والتعديل والتبديل، وما قصده الرواد الأوائل من طرائق البحث العلمي في دراسة التاريخ، هو أن تكون دراسته وفق الأسلوب العلمي من حيث تحليل المسائل، وتقصي مصادرها وعللها ونتائجها، وتسلسل أجزائها تسلسلاً منطقياً لا سبيل فيه للمبالغة وزخرف القول، ولا مكان فيه لأي دوافع أو أغراض ذاتية أو خارجية، وإنما معالجة المسائل معالجة موضوعية مجردة [١٧].

وقد آمن زيادة بهذه المبادئ التي تجعل التاريخ علماً له أصوله، مما حدا به إلى تعريف المؤرخ بقوله: "**هو الشخص المدرب على كتابة التاريخ بطريقة علمية، وأسلوب فني يبعث الاطمئنان والاقتناع بالأمانة والتحري والنأي عن الهوى**" [١٨]، كما أيقن الرجل بأن بأن كتابة التاريخ صنعة يجب أن يتوفر للقوَّامين عليها شروط كسائر المهن والأعمال، الأمر الذي دفعه لأن يكتب أربع مقالات نادرة عن صناعة التاريخ في مصر، ألمع فيها إلى مستلزمات هذه الصنعة وأدواتها وصفة القائمين عليها، ونوع النتاج المرجو منها، والمنهج الذي ينبغي أن يسير عليه المؤرخون في كتاباتهم، والهدف منه هو " **البحث عن الحقيقة المجردة وعليتها**" [١٩] وشبه زيادة طريقة عمل المؤرخ بالقاضي الذي يحاول الوصول إلى الحقيقة بما توفر لديه من أدلة قرائن وملابسات وشهادات، وعرضها على ميزان النقد، حتى يصل من خلالها إلى الحقيقية [٢٠].

---

(١٧) محمد رفعت: تأبين شفيق غربال ص ٨، ٩.

(١٨) محمد مصطفى زيادة: صناعة التاريخ في مصر، المقالة الأولى ص ١٨٦٧، مجلة الثقافة، السنة الثانية، العدد ٩٧، ٥ شوال سنة ١٣٥٩هـ/ ٥ نوفمبر ١٤٠م

(١٩) زيادة: صناعة التاريخ في مصر، المقالة الرابعة ص ١٨٩.

(٢٠) زيادة: صناعة التاريخ في مصر، المقالة الأولى ص ١٨٦٧.

ثانياً: المخيال أو المنظور التاريخي.

ثاني هذه العوامل التي تركت أثراً واضحاً في فكر ومنهج الدكتور محمد مصطفى زيادة هو المخيال أو المنظور التاريخي، فقد كان لسيادته مخيالاً ونافذة خاصة لدراسة التاريخ، وهو في هذا متأثر بالمدرسة الكلاسيكية الإنجليزية، التي تجعل مثل هذا المخيال من لوازم المؤرخ أياً كان وطنه وأياً كانت ثقافته، وقد ظهر هذا المخيال وبدت تلك النافذة واضحة جلية في تطبيقاته العملية وتأريخه للعصور الوسطى بشقيها الشرقي والغربي، بل إني أرى أن هذا المخيال كان في كفة وثقافة الرجل الإنجليزية كانت في الأخرى، فوازن الرجل بين الكفتين، فلم تثقل كفته ذات الثقافة الإنجليزية، فيتفرنج كما تفرنج بعض معاصريه ممن استغرقتهم الثقافة الأوربية، ونادوا بها ثقافة وحيدة للنهضة، كما أن مخياله ومنظوره للتاريخ لم يهوَ به إلى الإسراف في القومية والمغالاة في فضلها وجعلها محور دراسته، بل كانت كفتا ميزانه معتدلتان متساويتان، يكتب بعين شرقية، وتراقب الأخرى الثقافة الغربية، فإن جنحت إحداهما إلى غير الطريق السوي ردتها المقابلة لها.

وتكررت أحاديث زيادة عن هذا المنظور التاريخي الذي منه يستمد المؤرخ غذاءه الثقافي غير مرة في كتاباته، فقد كان يرى أن المؤرخ لا يستطيع أن يتجرد من حصيلته الثقافية ووضعه الجغرافي، أو يتقمص بديلاً جغرافياً عن أحدهما أو كليهما مهما طرأ عليه طارئ عابر وقتا ما؛ لأن ثقافته وجغرافيته تتكون منهما نافذته أو منظوره أو شباكه الذي يستنشق منه المعنويات والماديات من أصناف المعرفة والحياة اليومية، فالحدث الواحد يستطيع أن يطل عليه مختلف المؤرخين من زوايا مختلفة، ومن منظور تاريخي محدود لكل واحد منهم بجغرافيته وقوميته وحضارته، وليس معنى هذا أن اختلاف الزوايا والنوافذ يغير الحقائق التاريخية، أو يؤثر في ترتيبها الزمني، بل معناه أنه يغير النظرة إلى تلك الحقائق التاريخية، تغييراً كفيلاً بعرضها في أبعاد وأشكال مختلفة، وتقويمها تقويمات متنوعة تصل أحياناً إلى درجة العكسية والتضاد عند تعارض المصالح القومية الطبيعية، فإذا أطل المؤرخ مهما كانت جنسيته وثقافته على حادث ما – مهما كان شرقياً أو غربياً – فإنه يطل عليه من النافذة الروحية والمادية المخلوقة له، أو المخلوق

هو لها بعبارة أدق [٢١].

ويقرب زيادة فكرته للقارئ بقوله: إن التاريخ كله سجل أمين لأخبار الدول والأمم والشعوب الإنسانية التي تبعثرت في أجزاء الكرة الأرضية وسكنت إليها، وأن المؤرخ لا يستطيع رؤية هذه الأجزاء الجغرافية رؤية متساوية من وضع جغرافي واحد، وأنه كذلك لا يستطيع رؤية تواريخ هذه الأجزاء رؤية تاريخية متساوية من وضع ثقافي واحد، وضرب زيادة مثلاً نظرياً على ما يقوله: بإن المؤرخ لا يستطيع أن يكتب عن تاريخ الدولة المملوكية الأولى مثلاً وكأنما هو يطل على القاهرة من منظرة عالية ببغداد المغولية أو عكا زمن الصليبيين [٢٢].

وشرح الدكتور زيادة عمليًا مفهومه للمنظور التاريخي عند تأريخه لحملة لويس التاسع على مصر، حيث قال: إن المؤرخ الفرنسي الحديث والقديم لا يستطيع أن يرى في حملة لويس التاسع وهزيمته في المنصورة ما يراه المؤرخ العربي المصري، إذ الأول معتدٍ، والثاني معتديً عليه، والاثنان لا يتفقان، مع العلم بأن الجانب العربي المصري هاهنا هو الجدير بالتقدير والاعتبار، لكن كلاً من هذين الطرفين المختلفين لا يستطيع أن يغير شيئاً من الحوادث التاريخية التي حدثت، والتي حولت معسكر المنصورة مقبرة للأطماع الفرنسية الصليبية، هي بذاتها التي جعلت منها موضع مجد من أمجاد التاريخ المصري في مرحلة من أشد مراحله حرجاً في التاريخ كله [٢٣].

وخلص زيادة في ختام حديثه عن المنظور التاريخي إلى أن المؤرخ الشرقي – وهو واحد

---

(٢١) محمد مصطفى زيادة: حملة لويس التاسع على مصر وهزيمته في المنصورة، صفحة و، ز، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ط١، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م، محمد مصطفى زيادة: تصديره لتاريخ أوربا العصور الوسطى لهربرت فشر، نقله إلى العربية د/ محمد مصطفى زيادة، ود/ السيد الباز العريني، ود/إبراهيم أحمد العدوي، القسم الثاني صفحة هـ، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٥٧م.

(٢٢) زيادة: صناعة التاريخ، المقالة الرابعة ص ١٩٠، ١٩١، تصديره لتاريخ أوربا لفشر القسم الثاني صفحة هـ.

(٢٣) زيادة: حملة لويس صفحة ز.

منهم – بحاجة إلى نافذة مصرية عند كتابة التاريخ سواء أكان شرقياً أو غربيا، وهذه النافذة ذات وضع جغرافي فريد، وتركيب حضاري منقطع النظير – على حد قول المؤرخ الإنجليزي توينبي –، لكون مصر جزءاً من مجتمع مزاجه الرسمي العام إسلامي منذ ظهور هذا الدين، ولكونها أيضاً أعظم إغراء سياسياً للمجتمع الأوربي المسيحي من سائر البلاد الإسلامية الأخرى، ذلك الذي تمثل جلياً في محاولات الأوربيين قديماً وحديثاً الاستيلاء عليها، وعلى هذا – كما يقول زيادة – فالمؤرخ في مصر والشرق عموما لا ينبغي له حين يدرس التاريخ أن يدرسه وفق القواعد والمنظور الأوربي، بل ينبغي له أن يطل على الموضوع كله من نافذته المصرية بما فيها من ثقافات متنوعة عاشت على أرضها وامتزجت حتى صارت وحدة ثقافية مصرية متجانسة، تلك التي يطل منها المؤرخ ويستضيء وهو يكتب تاريخ مصر (٢٤).

وإذا كانت هذه هي رؤية الدكتور محمد مصطفى زيادة للمخيال أو المنظور التاريخي الذي يجب على كل مؤرخ أن يحدده ويهتدي به في كتاباته، فإنه كان في ذلك متأثراً بالمدرسة الإنجليزية من جهة، ومن جهة أخرى كأن أشد تأثراً بأسلافه من المؤرخين الذين كتبوا في التاريخ المصري وتمتعوا بهذا المنظور، كشيخه وأستاذه المقريزي الذي قال عنه زيادة: " **شهد المقريزي... من نافذته الفكرية المصرية**"(٢٥) وكذلك لاحقه ابن إياس الذي عاين أحداث مطلع القرن العاشر الهجري، فعقب زيادة على ذلك بقوله: " **من نافذته المملوكية المصرية** "(٢٦).

وقد انعكس هذا المنظور التاريخي على نتاج الدكتور محمد مصطفى زيادة المتنوع، فنظر الرجل لتاريخ وطنه من هذا المخيال وهذه الزاوية، فسطر ما تراءى له من تاريخ مصر الأيوبية أو المملوكية وفق منظوره له، كاشفاً عن مواطن الجدة والأصالة فيه، كما في مقالاته الثلاث الرائعة في تاريخ الحضارة المصرية، حيث عرض لتواريخ هذه الدول من

---

(٢٤) زيادة: تصديره لكتاب تاريخ أوربا لفشر القسم الثاني صفحة و – ح.

(٢٥) زيادة: السلوك للمقريزي، موسوعة تراث الإنسانية ٢/ ٥٠٩.

(٢٦) زيادة: بدائع الزهور، موسوعة تراث الإنسانية ٣/ ٥٢١.

حيث كونها كيانات سياسية أثرت وتأثرت بمن حولها من الأقطار، مع ختام حديثه عن كل واحدة منها بالنواحي الحضارية فيها، وما خلفته من مشاهد وآثار ونهضة علمية أو ثقافية، تلك التي ما زالت معالمها حتى اليوم تأسر الناظرين إليها.

إذن فهذان هما العاملان الرئيسان اللذان أثرا في فكر الدكتور محمد مصطفى زيادة التاريخي، ومن خلالهما ظهرت مجموعة **من السمات والخصائص لمنهجه التاريخي** في نتاجه المتنوع، ومن أهمها:

١- سمة النقد والتحقيق والتعليل والتحليل للأخبار قبل تفسيرها.

من الخصائص المنهجية في فكر الدكتور محمد مصطفى زيادة ؛ سمة النقد والتحقيق والتعليل والتحليل للأخبار قبل تفسيرها، لأن التاريخ كما وعاه في صميمه دراسة وتحليل للسلوك الإنساني في مختلف مدارجه ومراقيه، فليس مجرد دراية ورواية وكفى كما اقترح الدكتور أسد رستم في كتابه مصطلح التاريخ، ليبين أوجه الشبه الظاهرة بين التاريخ والحديث النبوي الشريف، فمع أن التاريخ فرع مبارك من شجرة الحديث، وأصوله من أصوله، وبعض علومه الموصلة من علومه، فهو متفق مع الحديث في أنهما دراية فقط، وتلك – كما يقول زيادة – بديهية لا تحتاج إلى إعلان وشرط كفاية لجميع أنواع المعرفة والعلوم النقلية والعقلية، غير أن التاريخ مخالف للحديث في الركن الثاني من هذا التعريف الخلاب؛ لأنه برغم اعتماده على روايات النصوص والمتون كمادة للصياغة والإنشاء لا يجعل النصوص كل شيء، ولا يحتم ترديد المتون وترجيعها لفظًا بلفظ كما وردت في المصادر، ولا يطلب أن يكون عمل المشتغل به شرح الغامض من هذا وذاك كما هو المنهج الخاص بعلم الحديث والنقد فيه، فالتاريخ بحكم كونه من العلوم الإنسانية ينظر إلى النصوص والمتون كروايات متوافقة ومتناقضة في حوادث معينة، ويستخرج منها ما يبدو راجحاً من حقائق، والمؤرخ هاهنا في حل من جميع الحدود المفروضة على المشتغل بعلم الحديث، ولا جناح عليه ولا تثريب إذا لم يذكر من تلك الروايات سطراً، بل الجناح والتثريب إذا ظن أنه عمله مقصور على إيراد تلك الروايات واحدة بعد أخرى دون

هضم وتمثيل وصوغ جديد(٢٧).

وهذا المنهج النقدي الذي دعا إليه زيادة من عدم الاعتماد على السند كمسبار لقبول الرواية أوْ ردّها كما هو المتبع في علم الحديث أمر جائز ومقبول طالما أن هذه الوقائع لم يرد عليها دليل من القرآن أو السنة الصحيحة، فجل ما تناوله زيادة بالكتابة والتدوين مرتبط بشكل أو آخر بالعصور الوسطى في المشرق وما يتصل به من علاقات أو نقاط تماس مع العالم الأوربي، ومن ثم كانت دعوة زيادة إلى عدم التعويل على النقل وكفى للروايات التاريخية، ونقل واحدة إثر أخرى، والتنويه بنقاط الخلاف والاتفاق بينها، فهذا ليس من وظيفة المؤرخ، بل عمله الرئيس هو استخلاص الحقائق من ثنايا النصوص، بعرضها على ميزان النقد، حتى ولو لم يذكر المؤرخ منها سطراً واحداً بفصه ونصه.

وحتى لا يظن ظان أن ثقافة الدكتور محمد مصطفى زيادة الغربية كانت حائلاً بينه وبين ولوج ميدان علم الحديث ومعرفة قواعده وأصوله وأهدافه، ما أفضى به إلى مجانبة الصواب فيما قاله، حول: إن علم التاريخ لا يشارك الحديث في كونه رواية، أقول بملء الفيه: إن الرجل كان ضليعاً بعلم الحديث وطرائق البحث فيه ومناهجه، ذلك الذي وضح جلياً عند نقده لكتاب فضائل الشام ودمشق للربعي، حيث أثنى على ناشره لقيامه بوضع ملحق لمصطلح الحديث، مبيناً أهمية ذلك في دراسة التاريخ بقوله: " **لأنه درس في علم الحديث يلذ للمؤرخ قراءته، لمعرفة قواعد التحديث، وطرق التمييز في الأحاديث النبوية بين الصحيح والضعيف والمرفوع والموضوع والمنكر والمعضل والباطل، وهكذا، لأن هذه الألفاظ الاصطلاحية هامة في تدريس مناهج البحث في التاريخ أهميتها في علم الحديث، والمؤرخ الذي يستطيع أن يستخدمها في تقويم مراجعه وترتيبها ويجعل منها مسبارا لامتحان حقائقه هو القمين بصناعة التاريخ، المأمون من القارئين على مقارفتها** "(٢٨).

---

(٢٧) زيادة: صناعة التاريخ، المقالة الرابعة ص ١٩١.

(٢٨) زيادة: نقده لكتاب فضائل الشام ودمشق للربعي ص ٢٥٠، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٢م، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٣٧١هـ / ١٩٥١م.

وقد طبق زيادة هذا المنهج النقدي على مصادره التاريخية التي أعد منها رسالة الدكتوراة، حيث طلب منه أستاذه (كوبلاند) بعد الانتهاء من إعداد الرسالة أن يلحق بها فصلاً عن المصادر التي استقى منها حقائقه العلمية، ليلقنه درساً عملياً في الجرح والتعديل، وليكون على بينة من أمره وأمرها، وهذا الفصل صار بعدئذ الركيزة التي قام عليها كتاب زيادة **(المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي)** (٢٩).

كما وضح هذا المنهج النقدي التحليلي في مؤلفات الدكتور زيادة للدارس وضوح الشمس في كبد السماء، ومن أمثلة ذلك بحثه القيم (**بعض ملاحظات جديدة في تاريخ دولة المماليك بمصر**) حيث نقض فيه مؤرخنا بعض الحقائق المتواترة في المصادر جيلاً بعد جيل عن دولة المماليك البحرية حول أول من أطلق عليها هذه التسمية وعلة ذلك، ومجانبة الصواب في تسميتها بدولة الأتراك، على الرغم من تضافر المصادر جيلاً بعد آخر على نقل مثل هذه الروايات، وتسليمهم بها وكأنها مسلمات لا تقبل الجدال، أو النقاش، أو التبديل، أو التغيير.

ومن الشواهد النقدية للدكتور محمد مصطفى زيادة كذلك نقده لطريقة مؤرخي القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي في ترتيب مؤلفاتهم، وانتهاجهم المنهج السردي الاستطرادي دون ربط أجزاء الحادثة الواحدة مع بعضها البعض بقوله: " **ليست في شيء من التاريخ بمعناه الحديث** "، كما أنحى زيادة باللائمة على هؤلاء المؤرخين الذين قنعوا في مؤلفاتهم " **بذكر الحقائق مجردة عن أسبابها،... دون أن يحاولوا ربط حادثة ما بشيء سابق، أو يجعلوا من كتابتهم قصة متصلة، أو يعرضوا لشيء من المقدمة والنتيجة لهذا أو ذاك مما كتبوه** "، وبالرغم أن بعض هؤلاء المؤرخين قد انتقد وفلسف وأنهى مكتوبه بأحكام واضحة في بعض الحوادث الجارية، بيد أنها جاءت – كما يقول زيادة – " **من باب التعقيب على الحوادث للعظة والاعتبار، دون أن يكون فيها شيء من التعليل أو التحليل أو الاستقصاء** " (٣٠).

---

(٢٩) صفحة ز .

(٣٠) زيادة: المؤرخون في مصر ص ٩٨، ٩٩.

كما انتقد مؤرخنا طريقة ترتيب ابن إياس في كتابه **(بدائع الزهور في وقائع الدهور)** بقوله: " **وذلك دون تفرقة بين ما هو مقدمة وما هو نتيجة، ودون اعتبار لمقتضيات الترابط التاريخي بين حوادث أيام معينة وحوادث أخواتها من الأيام السابقة أو اللاحقة...** " (٣١)، وإذا كان الدكتور محمد مصطفى زيادة قد انتقد منهج هذه الطائفة من المؤرخين فيما كتبوه، فكان من الطبيعي أن ينتقد كذلك طريقتهم في النقل من سابقيهم دون النظر فيه أو فحصه أو تمحيصه قائلاً: " **فلم يتعرضوا لمنقولهم بمعقول، أو نقد، أو تجريح، أو تعديل** " (٣٢).

وخالف الدكتور محمد مصطفى زيادة شيوخه في منهجهم هذا فنقد أقوالهم، وحلل محتوياتها، وقارن بينها، واستنبط أحكاماً جديدة تخالف ما نقلوه في حق بعضهم البعض، ومن ذلك استنباطه عدم دقة حكم المؤرخين على بعضهم البعض، ليس ذلك عن طريق الاكتفاء بالتراجم الصريحة، بل تتبع أقوالهم غير المباشرة، كنقد السخاوي لابن الصيرفي عند الترجمة له نقداً شديداً بقوله: " **ونصب نفسه لكتابة التاريخ فكان تاريخاً، لكونه لا تمييز له عن كثير من العوام، ...وبالجملة فهو من سيئات الزمان،... وجهله واضح الظهور**" (٣٣)، بيد أن السخاوي عادَ في ثنايا ترجمة ابن الصيرفي وأثنى عليه وتعجب من كثرة مقرظيه ومريديه من أعلام عصره، الأمر الذي شهد به كذلك زيادة بعد وقوفه على ما تيسر له من مؤلفات ابن الصيرفي(٣٤).

٢ – الاستقصاء والمثابرة في تعقب الخبر الواحد قبل الكتابة.

ومن الخصائص التي اتصف بها منهج الدكتور محمد مصطفى زيادة التاريخي الاستقصاء والمثابرة في تعقب الخبر الواحد في كل مظانه المتاحة، وجمع كل تفاصيله

---

(٣١) زيادة: بدائع الزهور لابن إياس، موسوعة تراث الإنسانية ٣/ ٢٥٤.

(٣٢) زيادة: المؤرخون في مصر ص ٩٩.

(٣٣) السخاوي: محمد عبد الرحمن ت ٩٠٢هـ/ ١٤٩٦م: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع٥ / ٢١٨، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م

(٣٤) السخاوي: الضوء اللامع ٥/ ٢١٧ – ٢١٩، زيادة: المؤرخون في مصر ص٣٨، ٣٩.

قبل الشروع في عملية الكتابة، وهي من السمات التي تجلت في تعقب زيادة لكل ما كتب عن المؤرخين في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي من مطبوع ومخطوط في التاريخ وغيره، لإعداد كتابه المتعلق بهذه الطائفة من المؤرخين (٣٥).

كما تعقب زيادة أستاذه وشيخه المقريزي في كل مصادره، وكتب عنه مقالات ولوحات قلمية عدة، أبانت عن قدرته في تصوير شخصية هذا المؤرخ، كما دعا مؤرخنا تلاميذه ومعاصريه إلى اقتفاء أثره في هذه الناحية لاستيفاء ما يريدون الكتابة فيه قبلاً، وقد ترتب على هذه السمة أنه ما كان يكتب إلا بعد الإحاطة بكل جزئيات الموضوع المراد في مظانها، وتركها لتختمر في ذهنه، بحيث تصبح عملية الكتابة من الذاكرة مباشرة دون الالتفات أحياناً لعملية التوثيق، الأمر الذي بدا للدارس جلياً في مقالاته الرائعة عن المقريزي وابن إياس في موسوعة تراث الإنسانية، ودراسات عن المقريزي، وكتابه (المؤرخون في مصر....).

٣ – منهج الدكتور زيادة في التوثيق العلمي لمؤلفاته وكتاباته.

كان الدكتور محمد مصطفى زيادة غالبا يلتزم بالتوثيق العلمي وخاصة في أبحاثه العلمية المحكمة مثل: (**بعض ملاحظات جديدة في تاريخ دولة المماليك**)، و(**نهاية السلاطين المماليك في مصر**)، وفي كتابيه **(المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر للميلاد**)، و(**حملة لويس التاسع على مصر...**)، وما عدا ذلك من المؤلفات العامة كان يسطرها من واقع الحصيلة الفكرية والتاريخية التي أحاط بها، ومن ثم لم يعمد إلى التوثيق فيها لبيان مصادره، إذ هي عديدة ومتنوعة، وحصيلة سنوات طويلة من القراءات المتأنية؛ لأن مثل هذه الطريقة في الكتابة دون توثيق يبدو أنها كانت معتادة لمن كان في قيمة وقامة مؤرخنا، ولا تفت ولا تطعن في مكانته ومنزلته من الناحية المنهجية، لاسيما إذا علمت أن الشطر غير الموثق من نتاج زيادة كان من نوعية المقالات التأريخية التي سطرها من واقع خبرته العملية في نشر المخطوطات، وقسم آخر كان من المقالات العامة التي تتوَّجت بها بعض الدوريات والمؤلفات للقارئ

(٣٥) زيادة: المؤرخون في مصر صفحة و، ز.

المتخصص وغيره، ومن ثم لم تكن هناك حاجة ملحة لتوثيق محتواها في حواشيها.

٤ – الكتابة في الموضوعات الدقيقة والمتخصصة قبل الولوج للموضوعات الكبيرة:

ومن الخصائص المنهجية في فكر الدكتور محمد مصطفى زيادة، ميله إلى التوفر في الكتابة في الموضوعات الدقيقة المتخصصة، ولا ريب أن هذه السمة كانت نتيجة طبيعية لخاصية الاستقصاء والمثابرة في تتبع الخبر الواحد التي سبق الإشارة إليها، وقد تجلت سمة الكتابات الدقيقة المتخصصة نظرياً وعملياً في النتاج التاريخي للدكتور زيادة، فمن الأول كانت دعوته للمعنيين بالتأليف – وهو منهم – إلى عدم الانصراف في مؤلفاتهم إلى الموضوعات الواسعة فقط؛ لأن كثيراً من المسائل والمشكلات المفردة في التاريخ المصري بحاجة إلى دراسة تفصيلية واستقصاء عميق، كيما يصبح التعميم في المؤلفات الكبيرة والمشاريع الواسعة بعد ذلك مأموناً سليماً وناجعا [٣٦].

وفي مجال التطبيق العملي بدت هذه السمة المنهجية للدارس واضحة وضوح الشمس في كبد السماء، فزيادة تصدر اسمه في مجال التأليف ما يربو على عشرين عملاً، لم أجد فيهما سوى كتابين فقط، أولهما متعلق بعلم التأريخ (**المؤرخون في مصر...)**، وهو متوسط الحجم صنفه مؤرخنا وهو على رأس الخمسين من عمره، وكانت نواته قد وضعها إبّان إعداده لرسالة الدكتوراة، والثاني مؤلف مطول لموضوع تاريخي **(حملة لويس...)** كتبه في أخريات حياته، وما عداهما كان من نوعية هذه الأبحاث التي نادى هو بها غيره، وكان من أوائل المؤلفين لها على ما كان عليه من قيمة وقامة في تخصصه النادر.

وهذا ما يفسر ما يظنه القارئ إقلالاً منه في الكتابة التاريخية المطولة، لأن الرجل – وكثير من أترابه – كان موسوعياً في تكوينه الثقافي، وربما كانت سعة ثقافته هو ومعاصروه مسئولة عن القلة النسبية في نتاجهم المطول؛ لأن التاريخ عندهم يقوم على منهج صارم لا يغتفر الشطط والفروض والخيال هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان زيادة ومعاصروه – من رواد المدرسة التاريخية المصرية– ممن يؤمنون بأن النهضة

---

(٣٦) زيادة: صناعة التاريخ، المقالة الرابعة ص ١٩٠.

الفكرية المرجوة لا تقوم دعائمها إلا بعد اكتمال ساقيها بنشر التراث التاريخي، والترجمة من عيون الفكر الغربي، ومن ثم لم يسهبوا كثيراً في مؤلفاتهم المطولة إلا بعد الإدلاء بنصيب في هاتين الدعامتين (٣٧).

كما كان هذا الرعيل من الرجال ممن يؤسسون لمدرسة تاريخية مصرية تحمل الراية خلفاً لأسلافهم من غير العرب، فكان همهم منصرفاً لبذر بذور هذه المدرسة، ورعايتها حتى تبلغ مرحلة النضج، وتتمكن هي بدورها من مواصلة الحياة العلمية في الجامعات الوليدة، ومن طلائعها يمكن خلق جيل جديد من المصريين، يستطيع أن يؤرخ ويدون، وهو ما تحقق على يدي خلفاء زيادة كتلميذه النجيب سعيد عاشور وغيره ممن حملوا الراية خلفاً لأسلافهم وانتشرت أعمالهم المطولة في الآفاق، بعد أن توفر لهم ما يحتاجون إليه من مصادر الكتابة التاريخية وموادها، تلك التي أصَّل لها السابقون.

٥ – ولع الدكتور زيادة بالمقارنات التاريخية بين التاريخ الوطني والأوربي.

كما اتسم منهج الدكتور محمد مصطفى زيادة في الكتابة التاريخية بالولع في المقارنات التاريخية بين حوادث التاريخ المحلي وحوادث الغرب الأوربي.، فكان يكتب عن التاريخ الشرقي بعين، ويراقب بالأخرى نظيره الغربي، فيقارن بين هذا وذاك، ويبين أثر كل منهما في الآخر، ولا ريب في إنه كان مبتدع هذه المدرسة التي درست العصور الوسطى بمفهوم جديد يربط بين الشرق والغرب، فعند حديثه عن مفهوم الإقطاع نوه مؤرخنا إلى الشبه الظاهري في كلا النظامين الإقطاعيين في الشرق والغرب، الذي قد يخدع القارئ فيظنهما نوعاً ونظاماً واحداً، انطبق على الشرق كما كان في الغرب، بيد أن زيادة حرص على الدقة المتناهية في بيان أوجه الخلاف والشبه فيما بينهما.

فمن النوع ا لأول الاختلاف في أصلهما وجذورهما حيث إن الإقطاع لم يعرف في المجتمعات الإسلامية ذات الصبغة الصحراوية التجارية، بدليل أنه لم يرد في كتاب الله

---

(٣٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى: شفيق غربال مؤرخاً ص ٢٦١، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الحادي عشر، ١٩٦٣م.

ذكر لهذه الكلمة أو مترادفاتها، وإن شهد الشرق بعد العصور الإسلامية الأولى تنظيمات إقطاعية قامت مبعثرة في مختلف الأقاليم التي شهدت الفتوح الإسلامية، وظلت على هذا المنوال المبعثر، حتى كانت أيام بني بويه ثم السلاجقة والزنكيين والأيوبيين والمماليك، فغلبت الناحية الحربية على الدول السالفة، فعمدت إلى تعميم النظام الإقطاعي وتطبيقه على المجتمع وتسخيره لسياستها، وظهرت تبعاً لذلك المؤلفات والدساتير التي تقننه، كصبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي ت ٨٢١هـ/ ١٤١٨م، وزبدة كشف الممالك في بيان الطرق والمسالك لخليل بن شاهين ت ٨٩٣هـ / ١٤٨٨م وغيرهما، وأما منشأ الإقطاع في الغرب فأصله وجود المجتمع الزراعي الطبقي، وهو ما درج عليه المجتمع الأوربي الغربي في العصور الوسطى كلها من حياة زراعية اكتفائية، وإقليمية جغرافية محدودة المعالم، وطبقة حربية أركانها الملوك والنبلاء والفرسان ورجال الدين، وهذا التنظيم الإقطاعي مرحلة من مراحل التطور العام في تاريخ الدول الملكية السالفة منذ العصور الوسطى في الغرب(٣٨) .

وفضلاً عن اختلاف النظامين في أصلهما، فإنهما اختلفا كذلك في طبيعة التملك في كل منهما، فعلى حين تطور الإقطاع الأوربي حتى غدا متأثراً بمبدأ التوريث وتملك الرقبة، ظل الإقطاع المملوكي الشرقي في الغالبية العظمى شخصياً فقط، ولا يعني أكثر من قطعة أرض أو أي حصيلة مالية، لا يتمتع صاحبها بحق ملكيتها أو التصرف فيها أو توريثها، بل يقتصر تمتعه بها على استغلالها مدة إقامته في وظيفته أو مدة حياته فحسب، وفق قواعد وشروط خاصة(٣٩).

---

(٣٨) زيادة: تصدير لكتاب النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى لإبراهيم علي طرخان ص ٥، ٦، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د ط، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

(٣٩) محمد مصطفى زيادة: الدولة المملوكية الأولى ضمن كتاب تاريخ الحضارة المصرية، المجلد الثاني.، العصر اليوناني والروماني والعصر الإسلامي ص ٥٠٢، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، والترجمة، والطباعة، والنشر. مكتبة مصر، القاهرة، د ط ت.

ومن النوع الثاني المتعلق بأوجه الشبه والاتفاق والتأثير والتأثر بين كلا النظامين الإقطاعيين، أن دول المشرق تأثرت بالإقطاع الأوربي بعد حلول الصليبيين في بلاد الشام، فانتقلت بعض خصائصه بلفظها ومعناها إلى تلك الأقطار كبقاء بعض ألفاظ وأسماء ونظم إقطاعية غربية حتى اليوم في بلاد الشام مثل: الضيعة والناطور، كما انتقلت بعض النظم الإسلامية الوسيطة إلى محيط الصليبيين، كاستخدام هؤلاء لمنصب الحسبة على غرار ما استخدمه المسلمون في مراقبة الأسواق والقضاء ومجلس الحكم(٤٠).

كما قارن زيادة بين طبيعة النظامين الحاكمين في الشرق والغرب، وهو النظام الملكي، ونجاح مبدأ الوراثة في كليهما، وذلك في سياق حديثه عن ورثة الناصر محمد بن قلاوون ونجاح ثمانية من أبنائه وأربعة من أحفاده في التعاقب على الحكم، ومقارنة ذلك بما حدث في الغرب الأوربي حيث قال: " **ولذا أشبهت هذه السلسلة الطويلة من أبناء السلطان الناصر محمد سلسلة الملوك الميروفنجيين المتأخرين، الذين حكموا فرنسا أوائل العصور الوسطى** " (٤١).

كما قارن زيادة بين سياسة هذا السلطان الناجحة وجنوحه إلى السلم مع الأوربيين، وتخليد تاريخه بما خلفه من قصور ومنشآت بنظرائه في الغرب بقوله: " ولذا يشبه الناصر محمد من بضع نواحٍ لويس الحادي عشر ملك فرنسا في القرن الخامس عشر ".كما اقتبس مؤرخنا بعضا من العبارات الأوربية في وصف طريقة حكم السلطان الناصر محمد، ونجاحه في التمسك بالحكم الفردي أربعة عقود متتالية، حيث قال: " **وحكم الناصر محمد دولته حكماً فردياً بيد حديدية مكسوة بناعم القطيفة على قول التعبير الأوربي** " (٤٢).

---

(٤٠) الشيزري: عبد الرحمن بن نصر ت ٥٨٩هـ / ١١٩٣م: نهاية الرتبة في طلب الحسبة ص ١٢٥ – ١٢٩، قام على نشره السيد الباز العريني، إشراف د/ محمد مصطفى زيادة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، د ط، ١٩٤٦م. زيادة: تصديره لكتاب الإقطاع والعصور الوسطى في غرب أوربا لكوبلاند: ج. و، وب. فينو جرادوف صفحة م، ن، ترجمة د/ محمد مصطفى زيادة، مكتبة النهضة المصرية، ط ٣، ١٩٥٨م.

(٤١) زيادة: الدولة المملوكية الأولى ص ٥٠٠.

(٤٢) المرجع السابق ص ٤٤٩ .

ومن ظواهر هذا المنهج المقارن الذي اتبعه الدكتور محمد مصطفى زيادة في كتاباته الدعوة للاستفادة من المؤلفات الأوربية المترجمة والسير على منوالها في الكتابة التاريخية عن الموضوعات المتشابهة في المشرق، كدعوته عند ترجمة كتاب (الإقطاع لكوبلاند) أن يكون في ذلك إبراز للنموذج الأوربي الغربي في اللغة العربية، ليستفتح به المشتغلون بالتاريخ المصري، وليسيروا على نحوه سيراً علمياً مأموناً (٤٣)، وكذلك دعوته عند ترجمة كتاب (تكوين أوربا لكرستوفر دوسن) إلى أن يكون ذلك مقدمة لتسطير كتاب عن تكوين الشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ويكون هدفه البرهان عن طريق الظواهر الحضارية الشرقية على ما بهذا الشرق من وحدة حضارية متكاملة متنوعة الأجزاء، بالإضافة إلى وحدته الجغرافية الطبيعية، مثلما فعل مؤلف الكتاب الأوربي (٤٤) .

كما أولى زيادة اهتماماً بليغاً في كتاباته بنقاط التماس التي التقت فيها الحضارة الشرقية بنظيرتها الغربية، كتأصيله للمحاولات الصليبية الدؤوبة للاستيلاء على مصر منذ فجر الحروب الصليبية وحتى حملة لويس التاسع، وذلك في كتابه (**حملة لويس التاسع على مصر...**) وقبل هذا كان حديثه في محاضرة ابن جبير عن كثير من شواهد الاتصال بين الشرق والغرب، ومحاولة الربط بين هذا وذاك، كتمنيه أن لو وصف ابن جبير طريقة معاملة أمناء السلطان في ميناء الإسكندرية لغير المسلمين عند نزولهم إلى مصر، مما قد يدفع مؤرخي الحروب الصليبية إلى القصد في عبارتهم المتواترة من القول: بأن سوء معاملة هؤلاء الأوربيين من الحجاج وغيرهم كانت سبباً في إشعال فتيل الحروب الصليبية (٤٥).

---

(٤٣) زيادة: تصديره لكتاب الإقطاع لكوبلاند صفحة ل .

(٤٤) زيادة: تصديره لكتاب تكوين أوربا صفحة ط .

(٤٥) زيادة: تقديمه لرحلة ابن جبير: أبو الحسن محمد بن أحمد بن جبير الكناني ت ٦١٤هـ/ ١٢١٧م، رحلة ابن جبير (تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار) ص ٧، تقديم د/ محمد مصطفى زيادة، دار الكتاب اللبناني، دار الكتاب المصري، بيروت، القاهرة، د ط ت.

٦ – النظرة الشاملة إلى التاريخ دون إفراط أو تفريط.

ومن سمات منهج الدكتور محمد مصطفى زيادة التاريخي النظرة الشاملة إلى التاريخ باعتباره وحدة واحدة تنقسم إلى أجزاء وفروع ودول بين الشرق والغرب، فلا يمكن للمؤرخ أن يكتب عن تاريخ دولة ويتناسى ما حولها من الدول والحضارات التي أثرت فيها أو تأثرت بها، فتواريخ الأمم الأخرى محتاج إليها لإتقان صناعة التاريخ القومي من عدة وجوه، وهي كذلك من مقومات الثقافة العامة ومكملاتها، ومن ثم فإن تقسيم التاريخ إلى عصور متولد بعضها من بعض، ثم إلى دول منسلخ بعضها عن بعض ضرورة علمية عامة لفهم التاريخ، كما نظر زيادة إلى التاريخ الإسلامي كوحدة تاريخية واحدة وهي جزء من التاريخ العام، وليس التاريخ العام جزءاً منها، وبين هذا الجزء الإسلامي وسائر أجزاء التاريخ في الشرق والغرب وفي السابق واللاحق من العصور التاريخية تماس أحياناً، وتداخل أحياناً أخرى، وتقاطع أحياناً سواء في الخير أو الشر وما بينهما من نوازع [٤٦].

وقد وضحت هذه السمة في ضبطه لحوادث كتابه **(المؤرخون في مصر ...)** بالتاريخ الميلادي، ليجعل منه مرآة لناحية من نواحي الحياة العلمية والثقافية بمصر في العصور الوسطى بمعناها العام، لا بمعناه الإسلامي الخاص، وليدلل بذلك على مبلغ ما أسهمت به مصر في التراث الإنساني، وليبرهن على أن المجتمع المصري الإسلامي في العصور الوسطى – زمنياً وليس حضارياً – جزء هام من المجتمع البشري في تلك العصور [٤٧] .

كما كان زيادة يرى أن التاريخ الإسلامي ليس وحدة مقفلة، ولا ثبتا لعهود الخلفاء والولاة والملوك، وقصائد من شعر المداحين والوصافين في مختلف المناسبات، حتى يخيل للقارئ أنه يطالع أخبار الفردوس المفقود، بل هو تاريخ اقتصادي اجتماعي سياسي مثل تواريخ سائر الأمم، وفي معالجة مشكلاته وشرح تطوراته وتياراته ما هو أهم كثيراً من

---

(٤٦) زيادة: تصديره لكتاب الدولة الإسلامية تاريخها وحضارتها صفحة هـ، و، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، ط٣، د ت، تقديمه لكتاب قيام دولة المماليك الثانية لحكيم أمين عبد السيد ص ٥، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د ط، ١٩٦٦م، صناعة التاريخ، المقالة الرابعة ص ١٩٠.

(٤٧) زيادة: المؤرخون في مصر صفحة ط .

الوقفات الطويلة أمام السنوات والشهور لمناقشة ما ورد في تحديدها من روايات [٤٨].

٧ – النظرة المستقبلية لتبوء التاريخ الاجتماعي الريادة .

كانت للدكتور محمد مصطفى زيادة نظرة منهجية مستقبلة للتاريخ الاجتماعي، الذي تنبأ له أن يصبح هو الوحيد الذي تصح تسميته تاريخاً عند الإطلاق، وما عداه سينبغي على المؤرخين أن يسموه بأسماء مركبة، كالتاريخ السياسي، أو العسكري، أو الاقتصادي،... ودلل مؤرخنا على نجاعة نظرته تلك بأن التاريخ الاجتماعي وإن اقتصر على التعريف بطرق الحياة عند الفرد والجماعة، وعلى وصف المجتمع في تقدمه وتأخره، فهو يوضح كذلك آثار الملوك في ممالكهم، وينوه بالرؤساء والزعماء، ويفسر أسرار قيام الدول وسقوطها، وتعاقب الملوك، وتوارث العروش، واشتعال الحروب وخمودها، لأن واحداً من هذه الأشياء لا يمكن أن يتأتى إلا نتيجة لما بالمجتمع من عوامل ومؤثرات ظاهرة وباطنة، ذلك أن الدولة التي تستطيع النمو والتوسع – اقتصادياً أو حربياً – لابد أن تستمد استطاعتها هذه من مجتمع قادر على النمو والتوسع، كما أن الدولة التي تبدو عاجزة وقاصرة بالقياس إلى غيرها من الدول لابد أن يكون قصورها وعجزها أثراً لما بالمجتمع نفسه من نقص مادي أو روحي [٤٩].

وهذه قضية قديمة جديدة، ما تزال حتى تسطير هذا الموضوع مثار اهتمام للمشتغلين بالكتابة التاريخية، الذين يرون أن التاريخ أوسع رحابة في تدوينه من مجرد حوادث الحكم والسياسة في القصور ودوائر الحكم والإدارة، فالتاريخ سجل شامل لحركة المجتمع في الداخل والخارج، ومن ثم أسهم غير واحد من المصريين المعاصرين في الكتابة في التاريخ الاجتماعي كالسيد يس، وإلقاء الضوء على المشترك بين التاريخ والمأثورات الشعبية والشفاهية كمحمد الجوهري ومحمد مرسي، وإبراز العلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية كأحمد زايد وفيصل يونس، والبحث في التاريخ الثقافي لقراءة تاريخ الفكر المصري كجابر عصفور، هذا في الشرق، أما في الغرب فقد خطا هذا المنهج خطاه

---

(٤٨) زيادة: تصديره لكتاب تاريخ أوربا لفشر القسم الأول صفحة ز.

(٤٩) زيادة: تصديره لكتاب نهاية الرتبة صفحة ج.

بسرعة كبيرة، حتى شمل كل ما يتعلق بالبشرية من أحداث لم يكن للسابقين شغوف بتدوينها وكتابتها، كالتاريخ البيئي، والتاريخ الشفاهي، وتاريخ المهمشين ...، مما يدلك على أن مؤرخنا كان ذا نظرة مستقبلة لهذا النوع من الدراسات التاريخية وكأنه يستشرف الأحداث [٥٠] .

كما أولى زيادة اهتماماً بليغاً بمسألة التقاسيم الشائعة في معظم المصادر التاريخية، من تقسيم العصور إلى سلسلة رتيبة من عهود حكام وملوك، وغض الطرف عما للأمة من دور في هذا أو ذاك من الأحداث، مع أن هؤلاء الحكام ليسوا وحدات قائمة بذاتها في حياة الأمم، بل الأمم نفسها وعلى رأسها ساستها وقادة الرأي فيها هي التي تعين تاريخها وتقاسيمه، وذلك بما تحدثه – أو يحدث لها – من تغير وتطور سواء أكان طفرة أم تدريجاً، وعلى هذا فينبغي على المؤرخ – كما يقول زيادة – أن يجعل من تلك الحقيقة الجامعة عند تدوينه وكتابته للتاريخ ضابطاً ومساراً لعمله، لتجيء كتاباته تصويراً حياً ممثلا لمجموعة الأمة،(Body– politic) حكاماً ومحكومين، ومن ثم كانت دعوة زيادة إلى أن تاريخ الشرق في العصور الوسطى بحاجة إلى عقول شرقية جديدة مستنيرة لمثل هذه الكتابة، التي هي بدورها في حاجة إلى تقسيمات تاريخية جديدة مستمدة من القوانين العلمية في دراسة التاريخ والبحث فيه لا التقاليد الموروثة القائمة على السرد[٥١].

لا يخالج المرء ريب في أن دعوة زيادة إلى توفر المشتغلين على هذا النوع من التاريخ الاجتماعي كان سابقاً لعصره بكثير، ومتأثراً فيما يبدو بالمدرسة الغربية، لترجماته المتنوعة حول مثل هذا الموضوع، (ككتاب تكوين أوربا لكرستوفر دوسن)، و(تراث العصور الوسطى لكرامب وجاكوب)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد كان الرجل أشد تأثراً بشيخه وأستاذه المقريزي، الذي كان له قصب السبق للكتابة في مثل هذه الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية في كتابه (**إغاثة الأمة بكشف الغمة)** وغيره من

---

(٥٠) محمد عفيفي: نظرات جديدة على الكتابة التاريخية، ص ٦، ملحق أهرام الجمعة ٢١/١/ ٢٠١١م .

(٥١) زيادة: صناعة التاريخ، المقالة الرابعة ص ١٩٠، تقديمه لكتاب تاريخ أوربا لفشر القسم الأول صفحة ز.

المؤلفات الصغرى للمقريزي ذات الطابع الاجتماعي الاقتصادي الذي برع فيه وفاق سابقيه ولاحقيه، وكذلك ابن إياس الذي كان يسطر من نافذته المصرية ما يحدث للمجتمع المصري في أخريات دولة المماليك من مخايل الانهيار، لجشع السلاطين في جمع الأموال، ولإحداق الأخطار بمصر من جانب البرتغاليين والعثمانيين، لذلك كانت دعوة زيادة إلى العناية بتاريخ الأمة؛ إذ هو أولى بالتدوين والتأريخ من غيره، ذلك الذي بدأ على استحياء في كتاباته، وإن كان قد شد من عزيمة لاحقيه للولوج إليه.

٨ – الدعوة لتأصيل الأهداف التربوية في الكتابات التاريخية.

كان من خصائص منهج الدكتور محمد مصطفى زيادة في كتاباته الدعوة للأهداف التربوية، لربط الماضي بالحاضر وهذا بالمستقبل، فقد أدرك مؤرخنا أن التاريخ صور للماضي غير متكررة، وأن تلك الصور ليست لمجرد الإمتاع والمؤانسة لمؤلفيها أو الناظرين فيها، بل هي الوسيلة لتعريف الأمة بأصلها وكيفها وطاقتها وماضيها ووضعها ومكانتها بين الأمم في مختلف الأزمنة، والأمة – بالغة ما بلغت من حاضر القوة والمنعة – مفتقرة إلى معرفة ذلك كله جيد المعرفة، كي تستنير به في مشكلاتها الطارئة، وليستضيء عليه أبناؤها السبيل إلى القومية الصحية المعتدلة؛ إذ لا سبيل إلى فهم الحاضر والمعيشة الراضية به إلا بفهم الماضي، أما القنوع بالحاضر وما فيه وحده، فإن معناه ضمناً عدم الاهتمام بالمستقبل، ولا خير في مواطن لا يهتم بمستقبله وماضيه سواء(٥٢).

٩ – الاهتمام والعناية بكتابة التاريخ القومي على أسس صحيحة.

تلك القضية كانت من أهم القضايا التي شغلت فكر زيادة طيلة حياته، وظهر أثرها جلياً واضحاً في نتاجه الفكري، قضية التاريخ القومي المصري وكيفية إخراجه في صورته الحقيقية اللائقة به بين تواريخ الأمم، خاصة حقبة العصور الوسطى منه، تلك التي كانت مصادرها الأولى – في عصر زيادة – ما تزال في ثوب المخطوطات، ومن ثم كانت دعوة مؤرخنا لمدرسة التاريخ في مصر وللمعنيين بهذا الأمر أن يساهموا جماعات وفرادى بنصيب في نشر وإحياء هذا التراث، وأنه لا يحق لأحد من هؤلاء وأولئك أن

(٥٢) زيادة: صناعة التاريخ، المقالة الرابعة ص ١٨٩، تصديره لكتاب الإقطاع صفحة ن.

يتخذ لنفسه هذه الصفة، إلا إذا أسهم في هذا الواجب أولاً بنصيب، دون حساب للجزاء الكافي، أو الشكر الوافي، أو الصيت السريع، معللاً ذلك بقوله: لسنا بمستشرقين يكفينا العمل في إحياء التراث التاريخي كهواية أو دعاية، بل نحن شرقيون واجبنا الكد المتواصل في هذه الناحية، لتصبح المادة الأولية للتأليف السليم المأمون في المتناول العام، وبذلك – كما يقول زيادة – يخطو البحث العلمي في تلك الناحية من التاريخ المصري خطوة للأمام، ويصبح عمل المؤرخين سهلا ومؤلفاتهم قمينة بما يريدون لها من عناوين وأسماء ومكان محترم تحت الشمس (٥٣).

ولم يكن زيادة يقصد من ذلك الدعوة إلى قومية مسرفة، أو إلى إهمال تواريخ الأمم الأخرى لقلة الصلة وضآلة العلاقة بها، لأن التواريخ الأجنبية محتاج إليها لإتقان الصناعة في التاريخ القومي من عدة وجوه، وهي أيضاً من مقومات الثقافة العامة ومكملاتها، وإنما الغرض تركيز النشاط الكائن في الميدان الذي من معدنه، لاسيما وأنه – كما يقول زيادة – كان ميداناً بكراً وخاماً وفيه أكثر من متسع لجميع القادرين على مقارفة التاريخ ومعاناته، مع الإخلاص والإيمان بضرورة توجيه الهمم إلى تلك المقومة الأولى للحياة الثقافية في مصر آنذاك (٥٤).

وقد كان زيادة من أول المساهمين في هذا وذاك، فقد عكف ما يربو على ثلاثة عقود لنشر ما تيسر له من سفر السلوك لمعرفة دول الملوك ثم كانت كتاباته ومؤلفاته من تلك النوعية التي تهدف إلى إبراز هذا التاريخ المصري في العصور الوسطى بصورة حقيقة تقوم على الحقائق، مع إبراز مواطن الجدة والأصالة فيه ومكانته من التاريخ العالمي، ذلك الذي تمثل في مقالاته عن الدولة الأيوبية ووريثتها المملوكية، مع المزاوجة في هذه الكتابات بما يرتبط بها من علاقات مع الغرب الأوربي، سواء أكان ذلك المعروض قاسماً مشتركاً بين الثقافتين من أوجه التشابه أو التقارب في النظم والعادات، أو كان

---

(٥٣) زيادة: صناعة التاريخ، المقالة الأولى ص ١٨٦٩، المقالة الثانية ص ١٩٨٩، مجلة الثقافة، السنة الثانية، العدد ١٠٠، ٢٦ شوال سنة ١٣٥٩هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٩٤٠م، المقالة الرابعة ص ١٨٩، ١٩٠.

(٥٤) المرجع السابق ص ١٩٠.

ميداناً للصراع على النفوذ، ولا يخفى على القارئ أن هذه النظرة للتاريخ المصري في فكر زيادة تعد محور تفكيره وكتاباته؛ إذ هي من صميم تخصصه الدقيق في العصور الوسطى بمعناه العلمي الجديد، الذي كان لزيادة قصب السبق فيه، ووضع قواعده وأطره القائمة على المزاوجة بين تاريخ الشرق والغرب في هذه الحقبة.

١٠ – وضعه لقواعد علم التأريخ .

ومن الابتكارات المنهجية في فكر الدكتور محمد مصطفى زيادة وضعه لقواعد علم التأريخ (الأسطوغرافيا)، وهو حقل كان جديداً وبكراً للمؤرخين في عصره، فكان لمؤرخنا قصب السبق فيه بمؤلفه النادر الشيق **(المؤرخون في مصرفي القرن الخامس عشر للميلاد)**، ذلك الذي كان فاتحة عهد جديد لمثل هذا النوع من الكتابة عن مناهج المؤرخين ومدارسهم، ومقارنة مؤلفاتهم مقارنة تكشف النقاب عن قيمة كل منها بالنسبة لغيره، وما أضافه هذا أو ذاك من معرفة حقيقية أو منحولة من غيره، ولم يكن مثل هذا العمل بالسهل الميسور لزيادة في عصره إذا ما علمت أن جل التراث التاريخي الذي تناوله كان لا يزال مخطوطاً عند الشروع في موضوعه هذا إبّان إعداده لرسالة الدكتوراة كما أن هذا العمل كان النواة الأولى لمثل هذا النوع من الجهود لجمع سلاسل المؤرخين ومؤلفاتهم في كل العصور، وتطوره مع مرور الأيام حتى غدا فرعاً هاماً من فروع الدراسات التاريخية.

١١ – وضعه وتأصيله للمصطلحات الجديدة الخاصة بتاريخ العصور الوسطى في المشرق.

ومن الإضافات المنهجية للدكتور محمد مصطفى زيادة بذله جهدا كبيرا في وضع المصطلحات الجديدة الخاصة بتاريخ العصور الوسطى بالعربية، وهي المصطلحات التي لم يعرفها الباحثون العرب من قبل، لبعدهم عن الميدان الذي طرقه زيادة من زاوية جديدة، وهو الربط المحكم بين تاريخ الشرق والغرب، واستكشاف مجاهل هذه العصور، كمصطلح الإقطاع وغيره [٥٥]، كما أنه بذل جهداً في التعريف بالمصطلحات الغربية

(٥٥) سعيد عاشور: كلمة تأبين زيادة ص ٧.

الواردة في أعماله المترجمة، والتي كانت جديدة على آذان القارئ العربي، فعرف بها، وجعل من ضمن دوافع ترجمة مثل هذه الأعمال "**التعريف بالمصطلح التاريخي الجديد على القارئ العربي**"(٥٦).

كما بذل الدكتور محمد مصطفى زيادة جهداً خارقاً في شرح وتفسير المصطلحات المجهولة الواردة في المتون التراثية المتعلقة بحقبة العصور الوسطى في المشرق، ونظرة فاحصة لمتن وحواشي كتاب السلوك الذي حقق نصفه تنبئ بالكثير من هذه المصطلحات التي فسرها زيادة من مصادر عربية متنوعة وأخرى أجنبية، والتي صارت هي وباقي الحواشي تؤلف ثروة علمية ضخمة يتعذر، بل يستحيل – كما يقول سعيد عاشور – العثور عليها في أي مرجع آخر، كما تعقب زيادة مثل هذه المصطلحات تاريخياً، وقام بتأصيلها، وبيان أول ورود واستخدام لها (٥٧).

١٢- البراعة في الصياغة وبلاغة التعبيرات.

من الخصائص الأسلوبية للدكتور محمد مصطفى زيادة في كتاباته ومترجماته الدقة المتناهية في التعبير، وتخير ألفاظه، بحيث تجمع بين الأسلوب السهل الممتنع مع بلاغتها وفصاحتها من غير تعقيد ولا تقليد، فضلاً عن صياغة كلماته في عقد فريد متماسك متراص كل لفظة في مكانها، مع تأثره بلغة القرآن الكريم في عباراته وألفاظه، على الرغم مما يُظن من البون بين لغة صاحب مثل هذا التخصص وما تتسم به العربية من فصاحة وبلاغة، ولقد وضح هذا الأسلوب اللغوي الراقي ليس في نتاجه العلمي وكتاباته وحسب بل حتى في مترجماته من التراث الغربي، إذ يطالعها القارئ فيظنها لبلاغتها وفصاحتها من مؤلفاته.

وبعد فلا يساور المرء ريب في أن الدكتور محمد مصطفى زيادة تأثر أيما تأثُّر بالمدرسة الإنجليزية التاريخية، بما امتازت به من نقد وفحص وتمحيص للمادة التاريخية قبل الشروع في التفسير والتعليل ثم الكتابة، كما كان سيادته ذا مخيال تاريخي ومنظور

---

(٥٦) زيادة: تصديره لكتاب تاريخ أوربا لفشر القسم الثاني صفحة ط.

(٥٧) سعيد عاشور: كلمة تأبين زيادة ص ١٢.

للأحداث استمده من ثقافته المصرية العريقة، بما لها من تراث تليد في التاريخ وغيره، فكان هذان العاملان المؤثران هما محور جهود الدكتور زيادة، الذي وازن بين أدوات البحث الغربية التي تمرس فيها خلال مرحلتي الليسانس والدكتوراه وبين ثقافته العربية المصرية، فجاء نتاجه حصيلة هذين العاملين، وانصب على إظهار التاريخ المصري في صورته الحقيقية من واقع تراثه، والبحث عن مواضع الالتقاء أو التصادم مع نظيره الغربي، فيما تعارف عليه المشتغلون بمدرسة تاريخ العصور الوسطى، وبذلك يكون الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة خليقاً بلقب المؤرخ الكبير الذي أسدى لوطنه في مجال الدراسات التاريخية من نشر وترجمة وتأليف ما سيظل نبراساً لكل المشتغلين بالتاريخ إلى يوم يبعثون.

قائمة المصادر

أولاً: المصـــــادر.

ابن جبير: أبو الحسن محمد بن أحمد بن جبير الكناني ت ٦١٤هـ/ ١٢١٧م.

١- رحلة ابن جبير (تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار).

تقديم د/ محمد مصطفى زيادة، دار الكتاب اللبناني، دار الكتاب المصري، بيروت، القاهرة، د ط ت.

السخاوي: محمد عبد الرحمن ت ٩٠٢هـ/ ١٤٩٦م.

٢ – الضوء اللامع لأهل القرن التاسع.

١٢ جزء، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

الشيزري: عبد الرحمن بن نصر ت ٥٨٩هـ / ١١٩٣م.

٣ – نهاية الرتبة في طلب الحسبة.

قام على نشره السيد الباز العريني، إشراف د/ محمد مصطفى زيادة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، د ط، ١٩٤٦م.

المقريزي: أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م .

٤ – إغاثة الأمة بكشف الغمة .

قام على نشره د/ محمد مصطفى زيادة، ود/ جمال الدين محمد الشيال، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط٣، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م .

٥ – خطط المقريزي .

ثلاثة أجزاء، قدم لها د/ محمد مصطفى زيادة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د ط ت .

٦ – كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك .

الجزءان الأول والثاني في ستة أقسام، صححهما ووضع حواشيهما وقدم لهما د/ محمد مصطفى زيادة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، د ط، ١٩٣٤– ١٩٥٩م .

الجزءان الثالث والرابع في ستة أقسام، حققهما وقدم لهما ووضع حواشيهما د/ سعيد عبد الفتاح عاشور، مركز تحقيق التراث بدار الكتب والوثائق القومية د ط، ١٩٧٠– ١٩٧٢م.

ثانياً: المراجع .

جوانفيل: مذكرات .
٧ – القديس لويس حياته وحملاته على مصر والشام .
ترجمة وتعليق د/ حسن حبشي، دار المعارف، مصر، ط ١، ١٩٦٨م .
دوسن: كرستوفر
٨ – تكوين أوربا.
ترجمة ومراجعة د/ محمد مصطفى زيادة، ود/ سعيد عبد الفتاح عاشور، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، د ط، ١٩٦٧م.
زيادة: محمد مصطفى (دكتور).
٩ – حملة لويس التاسع على مصر وهزيمته في المنصورة.
المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ط١، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.
١٠ – المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي (القرن التاسع الهجري).
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، د ط، ١٩٤٩م.
طرخان: إبراهيم علي (دكتور) .
١١ – النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى .
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د ط، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م .
العبادي: عبد الحميد، ومحمد مصطفى زيادة، وإبراهيم أحمد العدوي (دكاترة).
١٢– الدولة الإسلامية تاريخها وحضارتها.
مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، ط٣، د ت.
عبد السيد: حكيم أمين (دكتور).
١٣ – قيام دولة المماليك الثانية.
تقديم د/ محمد مصطفى زيادة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د ط، ١٩٦٦م.
فشر: هربرت

١٤ – تاريخ أوربا العصور الوسطى.

نقله إلى العربية د/ محمد مصطفى زيادة، ود/ السيد الباز العريني، ود/إبراهيم أحمد العدوي.

القسم الأول، دار المعارف، مصر، ط٦، ١٩٧٦م، القسم الثاني، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٥٧م.

كرامب: ج، و، إ. جاكوب

١٥ – تراث العصور الوسطى.

جزءان، ترجمة ومراجعة مجموعة من أساتذة الجامعات المصرية بالاشتراك مع د/ محمد مصطفى زيادة، ومحمد بدران، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، د ط، ١٩٦٥– ١٩٦٧م.

كوبلاند: ج. و، وب. فينو جرادوف.

١٦ – الإقطاع والعصور الوسطى في غرب أوربا.

ترجمة د/ محمد مصطفى زيادة، مكتبة النهضة المصرية، ط ٣، ١٩٥٨م.

ثالثاً: المقالات الدوريـــــة.

زيادة: محمد مصطفى (دكتور)

١٧ – بعض ملاحظات جديدة في تاريخ دولة المماليك بمصر.

مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، المجلد الرابع، الجزء الأول، مايو سنة ١٩٣٦م، ط٢، مطبعة جامعة فؤاد الأول، ١٩٥٣م.

١٨ – صناعة التاريخ في مصر، المقالة الأولى.

مجلة الثقافة، السنة الثانية، العدد ٩٧، ٥ شوال سنة ١٣٥٩هـ/ ٥ نوفمبر ١٤٠م

١٩ – صناعة التاريخ في مصر، المقالة الثانية.

مجلة الثقافة، السنة الثانية، العدد ١٠٠، ٢٦ شوال سنة ١٣٥٩هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٩٤٠م.

٢٠ – صناعة التاريخ في مصر، المقالة الثالثة.

مجلة الثقافة، السنة الثانية، العدد: ٣،١٠٥ ذي الحجة سنة ١٣٥٩هـ، ٣١ ديسمبر ١٩٤٠ م.

٢١ – صناعة التاريخ في مصر، المقالة الرابعة.

مجلة الثقافة، السنة الثالثة، العدد ١١١، ١٥ محرم سنة ١٣٦٠هـ / ١١ فبراير ١٩٤١م.

٢٢ – نقد فضائل الشام ودمشق للربعي.
تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٢م، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٣٧١هـ / ١٩٥١م.
٢٣ – في تقسيم التاريخ.
مجلة الثقافة، السنة الأولى، العدد التاسع، ٩ محرم سنة ١٣٥٨هـ/ ٢٨ فبراير ١٩٣٩م.
٢٤– نهاية السلاطين المماليك في مصر.
المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٩٥١م.
سيـد: أيمن فؤاد (دكتور)
٢٥– رواد الدراسات التاريخية في العصور الوسطى والإسلامية.
المجلة التاريخية المصرية، المجلد التاسع والثلاثون، ١٩٩٦م.
عاشور: سعيد عبد الفتاح (دكتور)
٢٦ – كلمة تأبين الدكتور محمد مصطفى زيادة.
المجلة التاريخية المصرية، المجلد السادس عشر، ١٩٦٩م.
عفيفي: محمد (دكتور)
٢٧– نظرات جديدة على الكتابة التاريخية
ملحق أهرام الجمعة ٢١/ ١/ ٢٠١١م .
مصطفى: أحمد عبد الرحيم (دكتور).
٢٨ – شفيق غربال مؤرخاً.
المجلة التاريخية المصرية، المجلد الحادي عشر، ١٩٦٣م.

رابعاً: المقالات غير الدوريـــــة.

ربيع: حسنين ربيع (دكتور)

٢٩ – منهج تحقيق التراث التاريخي عند الدكتور محمد مصطفى زيادة

الجزء الأول، الموسم الثقافي لمركز تحقيق التراث، من شوامخ المحققين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، د ط، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

زيادة: محمد مصطفى (دكتور)

٣٠ – أحمد بن علي المقريزي

٣١ – تاريخ حياة المقريزي

بحثان ضمن كتاب دراسات عن المقريزي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، د ط، ١٩٧١م.

٣٢ – بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس

٣٣ – السلوك للمقريزي.

موسوعة تراث الإنسانية، الجزءان الثاني والثالث، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، د ط ت.

زيادة: محمد مصطفى (دكتور)

٣٤ – الدولة الأيوبية

٣٥ – الدولة المملوكية الأولى.

٣٦ – الدولة المملوكية الثانية.

ضمن كتاب تاريخ الحضارة المصرية، المجلد الثاني، العصر اليوناني والروماني والعصر الإسلامي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مكتبة مصر، القاهرة، د ط ت.

عاشور: سعيد عبد الفتاح (دكتور)

٣٧ – الدكتور محمد مصطفى زيادة.

الجزء الأول، الموسم الثقافي لمركز تحقيق التراث، من شوامخ المحققين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، د ط ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.